

أثر انشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات (دراسة قياسية 2001-2016)

د.بوشيخي محمد رضا د.صدوقي غريسي
جامعة معسكر

الملخص:

تحتل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أهمية كبيرة في النسيج الاقتصادي في مختلف دول العالم ، و تمثل عنصرا هاما في حركة الاقتصاد ، لذا خصصت لها الدولة عدة هياكل داعمة لها ، و مساعدتها من أجل تدويل نشاطها الذي أصبح أمرا حتميا من أجل الخروج من التبعية النفطية، وكما تقوم الدولة بمرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أجل اختيار الاستراتيجية الأمثل من أجل بقائها في الأسواق الخارجية، و مواجهة المنافسة . من أجل ذلك جاءت دراستنا بهدف التعرف أثر تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الصادرات في الجزائر، وكان ذلك بدراسة قياسية. ثبت من تحليل النتائج التي تم الوصول إليها نجد أن تطور الصادرات خارج المحروقات و تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تفسرهما علاقة طردية أي إن أثر تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يكون إيجابيا على الصادرات خارج المحروقات، أما التضخم لا يؤثر على الصادرات خارج المحروقات احصائيا. وفي الأخير، أظهرت النتائج بأن هناك علاقة طردية بين تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و نشاط التصدير خارج قطاع المحروقات.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، التصدير

Résumé: les PME occupe une grande importance dans le tissu économique local et international, et sont des éléments importants dans le développement économique. L'État a créé plusieurs structures de soutien pour les PME, afin de les aider à internationaliser leurs activités, ce qui est devenue inévitable pour sortir de la dépendance au pétrole. Aussi l'Etat, accompagne la petite et moyenne entreprise afin de choisir la stratégie optimale pour sa survie, et face à la concurrence dans les marchés mondiaux.

Cette étude vise à d'identifier l'impact du développement des petites et moyennes entreprises sur l'internationalisation en Algérie, en utilisant une étude économétrique. Nous avons trouvé que le développement des petites et moyennes entreprises à un impact positif sur les exportations hors hydrocarbures, et que l'inflation n'est pas significative statiquement. les résultats ont montré qu'il existe une corrélation positive entre le développement des petites et moyennes entreprises et de l'activité d'internationalisation.

Mots Clés: petites et moyennes entreprises, internationalisation, exportation

مقدمة:

يشهد الاقتصاد العالمي منذ سنوات تطورات كبيرة ناتجة عن ظاهرة العولمة والتكتلات السياسية والاقتصادية، وقد برز جليا في التطور التكنولوجي والمعلوماتي، وطريقة الإنتاج والتسيير في مختلف الصناعات. ولذلك كان لا بد على الجزائر مواكبة هذه الانتقالات، حيث عملت في السنوات الماضية على تطبيق برنامج واسع للإصلاحات الاقتصادية، وذلك من أجل التخلي عن النظام الاشتراكي الموجه والتحول إلى اقتصاد السوق الحر، وهو ما يعتمد بالضرورة على حرية المبادرة وتشجيع الاستثمار الخاص. سمح هذا التحول الجذري في النظام الاقتصادي بإعادة الاعتبار للمؤسسات الخاصة، والاعتراف بالدور الذي يمكن أن تلعبه في التنمية الشاملة.

أثر إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات

وفي ظل سياسة الإنعاش الاقتصادي؛ أصبح من المحتم إيجاد سبل جديدة من أجل الخروج من الوضعية المتردية، فبعدما كان للمؤسسات الكبيرة الدور الكبير في دعم الاقتصاد، ظهر أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تقل أهمية عنها، إذ أنها تساهم في إنعاش الاقتصاد، والعمل على خلق فرص عمل جديدة، وإيماناً من الجزائر بأن قوة الدولة تكمن في شبابها عمدت إلى خلق وتوفير مناخ ملائم لخدمة الشباب، وضمان حياة كريمة لهم من جهة، والمساهمة في عملية التنمية من جهة أخرى، حيث أوجدت مجموعة من الهياكل والآليات الداعمة لهذا النوع من المؤسسات، بما يتوافق مع خصائصها ومميزاتها، وهو ما يساعدها بشكل أو بآخر على تجاوز الحواجز والعقبات التي تعيق نموها وتطورها.

لجأت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى خطوة أخرى من أجل توسيع نشاطها ، و التي تتمثل في عملية التدويل ،أي تدويل نشاطها خارج الحدود الوطنية ،وذلك لعدة عوامل ، و من أجل خلق عوامل تسمح بالنمو و التطور و كذلك المشاركة في مضمار التنافس الدولي سعيا إلى إكتساب ميزة تمكنها من البقاء محصنة ، و التميز في أدائها خاصة كونها تمثل ركيزة من الركائز الأساسية للنمو الإقتصادي . إلا أن سياسة التدويل ما لبثت أن تحولت إلى إستراتيجية تتبناها معظم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كآلية للنمو و التوسع الخارجي . ولقد شهدت الجزائر في الآونة الأخيرة عدة تغيرات على مستوى هياكلها الإستراتيجية وخاصة الاقتصادية منها، كما قامت بتجسيد برامج إصلاحية واسعة تم من خلالها إصدار جملة من القوانين قصد تشجيع الاستثمار خارج قطاع المحروقات.

وعلى ضوء ما سبق تم تحديد اشكالية الدراسة على النحو الآتي:

ما مدى تأثير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على نشاط التصدير ؟

للإجابة عنها اقترحنا الفرضيات التالية :

الفرضيات :

- تملك المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أكثر فرص لعملية التصدير .

- هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و نشاط التصدير .

للإحاطة بالاشكالية الطروحة ومعالمتها منهجيا سوف نقوم بتقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث مباحث ، جانبيين نظريين وجانب تطبيقي ، يتناول الأول مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب بعض المفكرين و خصائصها . أما المبحث الثاني تطرقنا فيه لبعض الدراسات الأكاديمية السابقة. أما المبحث الثالث فخصص لدراسة تطور الإحصائيات لمتغيرات الدراسة بالإضافة الى الدراسة القياسية .

المبحث الأول : ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ان وضع مفهوم موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و وضع الحدود التي يتم الفصل بينها و بين المؤسسات الأخرى و يعود ذلك إلى تعدد المعايير التي تحدد بها مفهوم أو تعريف لهذا النوع من المؤسسات بين جميع الدول و الهيئات و الذي رفع بكل دولة إلى تبني تعريف خاص يميزها و ذلك حسب درجة نموها و إمكانياتها و قدرات الاقتصادية و مستوى التقدم التكنولوجي فيها.

أثر انشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

1- تعريف J.EBOLTON :¹

كلفت الحكومة البريطانية في الستينات لجنة يرأسها البروفيسور J.EBOLTON، لدراسة إشكالية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في بريطانيا و لقد جاء في تقريره تعريف معتمد على ثلاثة معايير هي:

- يتم تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من قبل ملاكها بصفة شخصية.
- تملك هذه المؤسسات حصص ضعيفة في السوق.
- استقلالية المؤسسة.

من هذه معايير يمكن القول بأن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هذه مؤسسات تعتمد في تسييرها على هرم شخصي بسيط الى حد بعيد و يتربع مالك المؤسسة على قمة هرمها حيث يعود إليه اتخاذ القرارات في الأخير، و لا يمنع ذلك دون أي يمنحهم السلطة، و يبقى هذا صالحا في بعض المؤسسات تلك التي يكون عدد عمالها ب 200 عاملا.

2- تعريف M.WOITRIN :²

أجرى M.WOITRIN دراسة حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالسوق الأوروبية المشتركة سنة 1966، حاول من خلالها إيجاد تعريف لهذه المؤسسات، و اعتمد بالإضافة الى المعايير المتعارف عليها معايير أخرى وضعية تسمح بتحديد التعريف النوعية الى حد بعيد و يرى في ذلك مايلي :

- نقص تخصص عمال الإدارة .
- قلة الاتصال بين مختلف فئات الهرم، و بالأخرى بين القمة و القاعدة.
- ضعف التفاوض سواء في الشراء و البيع .
- اندماج ضعيف مع السلطات المحلية و استقلالية كبيرة في مجال التموين.
- صعوبة اللجوء الى الأسواق المالية و الحصول على القروض حتى قصيرة الأجل، مما يؤدي الى اعتماد هذه المؤسسات على الاعتماد الذاتي.
- يمكن قول بان صغر حجم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يكون عائقا أمام نموها (في ملاقاتها مع الأطراف الممولة، المستهلكين، المومنين، النقابات) .

3- تعريف G.Hirigoyen: يعتمد هذا الباحث على 03 معايير في تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هي: المسؤولية، الملكية، الهدف الخاص بالمردودية.

فبنظر الباحث فإن هذه المؤسسات هي تلك التي تسيّر من قبل شخص يتحمل كل مسؤولياته في التسيير.

4- تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

يتلخص التعريف المستخدم في الجزائر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القانون رقم 01-18 الصادر في 2001، المتضمن القانون التوجيهي ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والذي اعتمدت فيه الجزائر على معياري عدد العمال ورقم الأعمال، حيث يحتوي هذا القانون في مادته الرابعة على تعريف مجمل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ثم تأتي بعد ذلك المواد 5، 6، 7، منه لتبين الحدود بين هذه المؤسسات فيما بينها. حيث أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعرف مهما

أثر إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات

كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات وتشغل ما بين 1 و 250 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مليار دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة مليون دينار مع استكفاءها لمعيار الاستقلالية.³

المطلب الثاني: خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المؤسسات الكبيرة بمجموعة من الخصائص والتي يمكن اختصارها:

1- الإدارة والتسيير:⁴

يتميز هذا النوع من المؤسسات بسهولة الإدارة نظرا لبساطة هيكلها التنظيمي واستعمالها لأساليب الإدارة الغير معقدة ولا يوجد بها اللوائح المقيدة والمماثلة لسير العمل لكون الإدارة تتجسد في معظم الأحيان لشخصية مالكتها. وهذا يضمن التوفيق بين المركزية لأغراض بين التخطيط والرقابة وبين اللامركزية لأغراض سرعة التنفيذ.

2- سهولة التأسيس:

و ذلك لانخفاض ما يتطلبه رأس المال لتأسيسها.

3- قلة التكاليف اللازمة لتدريب العاملين:⁵

لكونها تعتمد على التدريب المباشر للعمل أثناء العمل وعدم استعمالها للتقنيات العالية والمتطورة التي تتطلب تدريب العاملين.

4- تلبية طلبات المستهلكين:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصة للأفراد لإشباع حاجاتهم وتلبية رغباتهم من خلال التعبير عن أدواتهم وأرائهم و ترجمة أفكارهم وخبراتهم وتطبيقها من خلال هذه المؤسسات أداة لتحقيق الذات لدى المقاولين وتحقيق الإشباع النفسي.

5- التحديد والإبداع:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصدر الرئيسي للأفكار والاختراعات الجديدة وهذا ما نلاحظه من خلال ملكية هذه المؤسسات لأهم ومعظم براءات الاختراع في العالم، والناتج عن حرص أصحاب هذه المؤسسات عن ابتكار الأفكار الجديدة التي تعود عليهم بالربح.

6- الاعتماد على الموارد الداخلية في التمويل:

نظرا لقلّة حجم هذه المؤسسات نجد أن الكثير من ملاكها يلجئون الى تمويل من مصادر خارجية فانه يقتصر على الأقارب والأصدقاء.

7- إحداث التوازن بين المناطق:

تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إحداث نوع من التوازن والعدالة في التنمية الإقليمية من خلال قدرتها على استغلال الموارد المحلية والخصائص المميزة لكل منطقة على حدا ولقدرتها على الانتشار في العديد من الأقاليم بسبب صغر الحجم وقلة التخصص مما يساعد على تنمية هذه الأقاليم واستقرار السكان فيها.

8- جودة الانتاج:⁶

نتيجة للتخصص الدقيق المحدد لمثل هذه المؤسسات.

9- توفير الخدمات للصناعات الكبرى:

أثر انشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات

فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تستجيب لطلبات الصناعات الكبيرة بتوفير مستلزمات معينة(منتجات محدودة ،يد عاملة).

المبحث الثاني : الدراسات السابقة .

لقد نالت الدراسات السابقة قسطا وافرا فيما يتعلق بموضوع المؤسسات الاقتصادية ، غير أن الدراسات تناولت في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نجدها قليلة بالرغم من الأهمية البالغة التي يكتبها هذا الموضوع و في هذا المجال يمكننا استعراض الدراسات التالية :

المطلب الأول : الدراسات العربية

1- لخلف عثمان (2004) ، دراسة بعنوان واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل تنميتها و دعمها ، حاول الباحث من خلال الدراسة الإلمام بالمفاهيم النظرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و وقف على الدور الذي تلعبه الاقتصاديات الدول النامية، و أبرز أثر الإستراتيجية التنموية التي اعتمدها الجزائر التي انعكست سلبي على نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و توصل الى مجموعة من النتائج :

- وجود تعريف شامل و دقيق للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يعتبر من الصعب بلوغه .
- الدور المتزايد التي تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مجال الابتكار.
- لم تصبو مختلف القوانين التي تم وضعها لخدمة قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الى ما كان منتظر منها في تدعيم و ترقية الاستثمار الخاص.

- السياسة التنموية في الجزائر متواصلة لتدعيم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة رغم العجز الذي حققته هذه المؤسسات دراسة إبراهيم عبد المجيد لقوف(2007)، أثر التدريب على نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في قطاع غزة⁷ . ارتكزت هذه الدراسة على معرفة أثر برامج التدريب على نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .بينت الدراسة أن للتدريب أثر ايجابي في نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تمثلت في مجالات الربحية و الإنتاج و زيادة عدد العملاء و تطوير أساليب العمل ، و الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة كما أثبتت الدراسة بأن التدريب يآثر و يساهم على التطور في مجال الإدارة و التسويق و ترجمتها الى المؤسسة التي يملكونها .

2- دراسة مجموعة من الباحثين على رأسهم (ياسمين سعدون صليبي) (2012) بعنوان: المنشآت الصناعية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الواقع و الأفاق⁸ . تمثلت هذه الدراسة في بحث مقدم لمديرية الإحصاء العراقية ، تطرق فيها الباحثون الى تقييم المشروعات الصغيرة و المتوسطة في العراق و أسباب تدهورها خلال فترة 2000-2010 ، و كما حدد فيها الصعوبات و المشاكل التي تواجه تلك المشروعات و آليات معالجتها، و حدد الإستراتيجية المقترحة للتنمية و تطوير هذه المشروعات، و توصل الى مجموعة من الاستنتاجات ، منها عدم وجود تعريف و دقيق و شامل للمشروعات الصغيرة ، نسبة المشروعات الصغيرة تشكل 95 % من إجمالي المشروعات في العراق أما المتوسطة فنسبتها 0.5 % ، تراجع دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في العراق راجع الى تردد الوضع الأمن في العراق.

3- دراسة خنشور والعوادي (2014)⁹ بعنوان نحو صياغة إستراتيجية متكاملة لتنمية صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية ، هدفت هذه الدراسة الى تسليط الضوء على واقع التصدير في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية من خلال التركيز على جملة من المؤشرات ، إضافة إلى البحث في طبيعة المعوقات التي تقف أمام عملية تنمية

أثر انشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات

صادرات هذه المؤسسات وصولا إلى صياغة إستراتيجية ملائمة لتنمية الصادرات في تلك المؤسسات . تمكنت هذه الدراسة من التوصل إلى عدة نتائج أهمها، أن صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تشكو ضعفا كبيرا، وهذا راجع إلى غياب استراتيجيات بعيدة المدى فضلا عن كون جميع الإجراءات المتخذة من طرف الدولة ترقيعية، ورغم ذلك فإن هذا النوع من المؤسسات يملك فرصا أفضل للتوسع والتوغل في الأسواق الدولية يتعين استغلالها بشكل أمثل، كما أن هذا التوجه يضع أمامها جملة من الصعوبات، يتعين مواجهتها و التغلب عليها وهو ما يستوجب منها تعزيز قدرتها التنافسية.

المطلب الثاني : الدراسات الأجنبية .

1- Conceptualisation de l'internationalisation des PME Une application au cas du Liban (2011) Maarouf R& Levratto N-10 ، تطرق الباحثان في هذه الدراسة إلى مختلف النظريات المتعلقة بتدويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، إلى جانب تقييم التجربة اللبنانية في ميدان تدويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و توصل الباحثان أن العامل الأساسي لتدويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي تحقيق الميزة التنافسية محليا قبل تطوير النشاط نحو الأسواق الدولية.

2- إبراهيم علالي(2003) ، دراسة بعنوان : Vision des dirigeants et internationalisation des PME MAROCAINES et canadiennes du secteur agroalimentaire. 11 ، تتناول الأطروحة دراسة لعملية التدويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المغربية و الكندية. توصل الباحث إلى أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الكندية قابلة للتدويل أكثر من المؤسسات المغربية.

3- Rumo (2016) 12 ، دراسة بعنوان : Les facteurs de réussite des PME exportatrices: une analyse orientée management et modèle d'affaire à travers le processus de vente الى دراسة عوامل نجاح عملية التدويل من خلال دراسة المبيعات . توصلت الدراسة أن دراسة سلوك الزبون الدولي ضرورية و حتمية قبل وضع أي استراتيجية للتصدير ، كما أن قنوات التوزيع لم يكن لها أثر معنوي في العينة المدروسة لنجاح عملية تدويل المؤسسة .

المبحث الثالث : الدراسة القياسية

المطلب الأول : تطور بعض المؤشرات الإقتصادية في الجزائر

توجد عدة متغيرات اقتصادية لها علاقة بموضوع البحث ، ولكن حتى نقوم بالاحاطة به و التحكم بحيثياته اخترنا المؤشرات التالية : التطور العددي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، التضخم، وأيضا الصادرات الغير نفطية ، وذلك بالاعتماد على البيانات من البنك العالمي و تقارير مختلفة لوزارة الصناعة و التجارة .

1- تطور الصادرات خارج المحروقات (2001-2016)

تمثل الصادرات خارج المحروقات في مجموع ما تصدره الدولة خارج قطاع المحروقات . بالإسقاط على حالة الجزائر، نجد أنها تصدر نسبة قليلة من المنتجات نصف المصنعة، المواد الخام، المواد الغذائية، السلع الاستهلاكية (غير الغذائية) ، حيث ويمكن إبراز ذلك من قراءة بيانات الجدول رقم 01

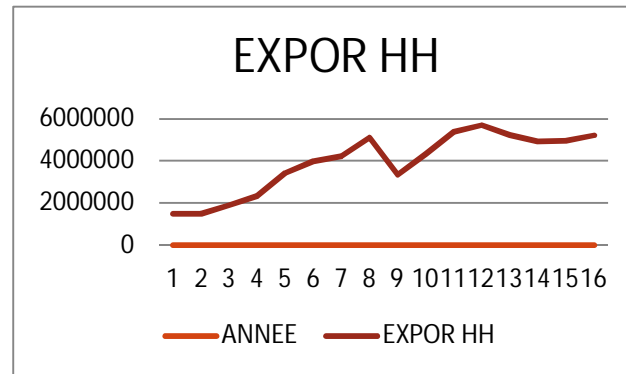
الجدول رقم (01) : تطور الصادرات خارج المحروقات (2001-2016):

أثر انشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الصادرات خارج المحروقات (مليار دينار جزائري)	1480335,8	1501191,9	1902053,5	2337447,8	3421548,3	3979000,9	4214163,1	5095019,7	3347636
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016		
الصادرات خارج المحروقات (مليار دينار جزائري)	4333587,4	5374131,3	5687369,4	5687369,4	4917598,2	4945555,2	5206376,2		

المصدر : البنك العالمي

الشكل رقم (01) : منحني تطور الصادرات خارج المحروقات (2016-2001) .



المصدر : بالاعتماد على برنامج excel

شهدت الصادرات الغير نفطية إرتفاعا محسوس في هذه الفترة 252 % إذا استثنينا التراجع سنة (2009) وسنة (2015) هذا بسبب : تقديم الدولة مساعدات للمصدرين في شكل مساعدات نقدية (تأمين الصادرات) ، أو إعفاءات ضريبية(سنة 2001 قيام الدولة ب الإعفاء من الرسم على أرباح الشركات IBS لمدة 5 سنوات ، على عمليات البيع و الخدمات الموجهة للتصدير) ، و قدمت تسهيلات في الإجراءات الجمركية ، و أنشأت عدة هيئات مثل : الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية أهم مهامها مساعدة المتعاملين الإقتصاديين في تطوير الإعلام و الإتصال المتعلقة بالمنتجات و الخدمات الموجهة للتصدير ، الشركة الوطنية للمعارض و التصدير . التراجع الطفيف الذي عرفته سنة (2003) فيعود أساسا إلى التوتر الذي عرفته منطقة الشرق الأوسط مع غزو العراق ، مما أجبر العديد من الشركات الجزائرية المصدرة إلى توقيف صادراتها. أما الإنخفاض الذي عرفته سنة (2009) بسبب تراجع صادرات الجزائر من زيوت النفط ، و هي زيوت ناجمة عن تقطير زيت الفحم ، و كذلك بسبب قرار الجزائر لوقف تصدير النفايات الحديدية و التي تمثل نسبة كبيرة من الصادرات الغير نفطية .

2- تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (2016-2001)

أثر إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات

تمتلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدداً من السمات الخاصة التي تميزها عن المؤسسات الكبيرة وقد يكون من أهمها المرونة في مواجهة حالات الكساد الناجمة عن نقص الطلب السوقي بدرجة أكبر من المؤسسة الكبيرة التي تظل مثقلة بعبء النفقات الثابتة المرتفعة، إذ يمكن للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة بحكم تجهيزاتها الرأسمالية المحدودة وبساطة نظم التشغيل أن تعدل من تكاليفها بشكل سريع وفعال بما يتناسب ومستوى الإنتاج الموافق لطلب السوق. وبذلك تكون المؤسسة الصغيرة والمتوسطة أكثر كفاءة في الأسواق التي تتميز بالتقلب المستمر، وهذا ما يوضحه الجدول التالي

الجدول رقم (2) : تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2001-2016) :

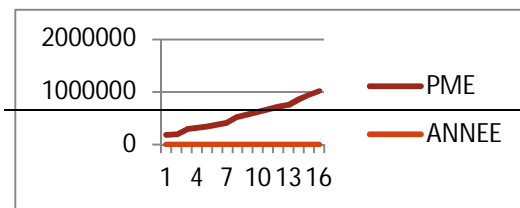
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
العدد	179893	188893	288587	312956	342788	376767	410959	519526
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
العدد	570838	619072	659309	711832	747934	852053	934569	1014075

المصدر : تقارير مختلفة لوزارة الصناعة و التجارة .

هناك إرتفاع واضح في عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بلغ عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة (2001) (179893) مؤسسة و سنة (2016) (1014075) مؤسسة. بين 2001 و 2005 شهدت تطور ملحوظ في هذه الفترة حيث بلغت سنة (2005) (342788) مؤسسة وذلك بسبب السياسة الإنمائية و التوسعية المنتهجة من طرف بنك الجزائر الذي خفض معدل الفائدة على القروض المقدمة لهذا القطاع إبتداء من سنة 2001 ، و المقدرة ب 5% وكان لهذه السياسة آثار إيجابية أدت إلى جلب الشباب ، و قامت الدولة بدعم و تقديم الإستشارة و مرافقة المشاريع الصغيرة و المتوسطة عند الإنشاء ، و قدمت لهم الدعم أيضا عند توسيع مشاريعهم ، و قامت بترقية و متابعة الإستثمارات الصغيرة و المتوسطة ، عن طريق آليات فعالة كقيمتها مع المتغيرات الإقتصادية الجديدة ، و أنشأت صندوق ضمان القروض الذي تبلغ قيمته رأس ماله 30 مليار دينار جزائري ، و صندوق رأس مال المخاطر ب 5,3 مليار دينار جزائري، إلى جانب المرصد الوطني للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة . من إلى 2006 إلى 2016 شهدت تضاعف العدد ب 170 % في هذه الفترة ، وذلك بسبب السياسة المتبناة من طرف بنك الجزائر الذي خفض معدل الفائدة على القروض المقدمة لهذا القطاع إبتداء من سنة 2014 ، و المقدرة ب 1% ، و كما قامت الدولة بتقليص الإجراءات الإدارية من أجل الحصول على القروض من أجل إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

وهذا ما سنبينه من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (2) : منحني تطور تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (2001-2016)



المصدر : بالاعتماد على برنامج excel

أثر انشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات

3- تطور مؤشر التضخم بالجزائر (2001-2016)

يوضح الجدول أدناه تطور مؤشر التضخم بالجزائر للفترة (2001-2016) :

الجدول رقم (3) : تطور مؤشر التضخم بالجزائر للفترة (2001-2016)

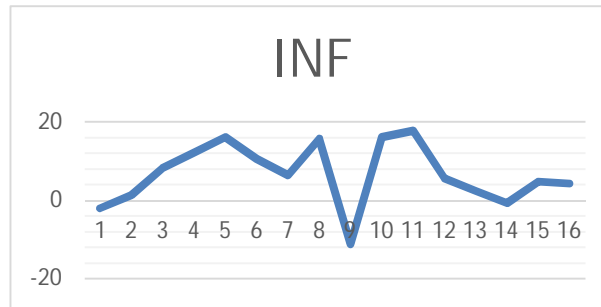
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
مؤشر التضخم %	-2.00	1.32	8.33	12.24	16.12	10.54	6.39	15.76
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
مؤشر التضخم %	-11.16	16.11	17.78	5.62	2.42	-0.67	4.8	4.3

المصدر : البنك العالمي .

لقد عرف الاقتصاد الجزائري هذه الفترة تذبذبات بين الارتفاع والانخفاض في معدلات التضخم حيث بلغ 12,24 سنة 2004 م ليصل الى 16,12 % السنة الموالية 2005 ،ليعرف انخفاض طفيف حيث سجل سنة 2006م نسبة 6,39 % ليعاود الارتفاع الى 15,76 % سنة 2008، وبذلك شكل متوسط سنوي يبلغ 12,21 % خلال فترة ما بين 2004م حتى عام 2008م . وبالرغم من صعود هذا المؤشر في عام 2010 بشكل ملحوظ بمعدل 16,11 % و 17,78 % سنة 2011م مقابل -11,16 % سنة 2009، الا ان السلطات الجزائرية ما زالت في حدود السيطرة عليه، علما ان هذه الزيادة مرتبطة بارتفاع أسعار البترول وزيادة الدخل بصورة أسرع، وهو ما يتطلب زيادة في معدل الاستثمار بالاعتماد على معدل المرتفع للدخار.

وهذا ما يوضحه الشكل أدناه :

الشكل رقم (3) : منحنى تطور معدل التضخم بالجزائر للفترة 2001- 2016 :



المصدر : الاعتماد على برنامج (excel)

لعل السبب الرئيسي الذي يفسر هذا الانخفاض النسبي المتوالي لمعدل التضخم خلال السنوات الأخيرة ليصل الى -0,67 % سنة 2014م، يرجع الى اتخاذ الحكومات المتعاقبة عدة اجراءات منها: تخفيض في قيمة الدينار، تعديل أسعار الفائدة، تحرير الأسعار، والصرامة في تسيير الكتلة النقدية، حيث بلغ نسبة 4.3 سنة 2016 .
المطلب الثاني: الدراسة القياسية لأثر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الصادرات سنحدد من خلال هذا المطلب العلاقة ودرجة الارتباط بين كل من تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والصادرات خارج المحروقات ، وهذا انطلاقا من تطور هذين المؤشرين بالإضافة الى المؤشرات الأخرى التي تعرضنا إليها سابقا للفترة الزمنية (2001-2016) .

أثر انشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات

1- منهجية الدراسة القياسية والتعريف بالنموذج المستخدم
من اجل تحديد وتقييم طبيعة الأثر المحتمل لتطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الصادرات خارج المحروقات ،
كانت الدالة :

$$EXPORT = f(C + PMEPMI + INF)$$

حيث:

EXPORT: يدل على مؤشر الصادرات خارج المحروقات.

PMEPMI: وهو مؤشر تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

INF: هو مؤشر التضخم.

وعليه نقوم بالصياغة الخطية للنموذج على النحو التالي:

$$EXPORT = c + PMEPMI + INF + \dots + \mu$$

حيث :

c: هو معامل ثابت.

μ : يمثل حد الخطأ العشوائي للمعادلة (error term) والذي يفترض أن قيمته موزعة توزيعا طبيعيا وبوسط حسابي $O=$ وتباين ثابت.

ويتم ادخال على النموذج السابق اللوغاريتم Log ليصبح النموذج خطي لوغاريتمي (linear-log) ، حيث يقوم بتحويل المتغيرات المستقلة دون تحويل في المتغير التابع؛ ليصبح النموذج:

$$\log(EXPORT) = c + \log PMEPMI + \log INF + \dots + \mu$$

2- تقدير النموذج وتفسيره

2-1 تقدير النموذج واختباره : إن استخدام برنامج Eviews في تحليل وتطور المتغيرات السابقة خلال هذه الفترة وبافتراض أن الصادرات خارج المحروقات هو متغير مستقل والتضخم و تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هما المتغيران المفسران، مكننا من بناء النموذج المبين في الجدول أدناه:

الجدول رقم (4) : يمثل جدول النموذج

Dependent Variable: LOGEXPORT

Method: Least Squares

Date: 04/07/17 Time: 11:23

Sample: 2001 2016

Included observations: 16

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.062700	0.164247	18.64695	0.0000
LOGPMEPMI	0.868751	0.101579	8.552492	0.0000
LOGINF	0.040129	0.064956	0.617784	0.5474
R-squared	0.851456	Mean dependent var	2.482935	
Adjusted R-squared	0.828603	S.D. dependent var	0.630687	
S.E. of regression	0.261105	Akaike info criterion	0.319575	
Sum squared resid	0.886288	Schwarz criterion	0.464435	
Log likelihood	0.443401	Hannan-Quinn criter.	0.326993	
F-statistic	37.25801	Durbin-Watson stat	1.413684	
Prob(F-statistic)	0.000004			

أثر انشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات

المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Eviews.

ومنه نستطيع تقدير النموذج:

$$(\text{LOG}(\text{EXPORT}) = 3.06 + 0.86 * \text{LOG}(\text{PMEPMI}) + 0.04 * \text{LOG}(\text{INF}$$

$$\text{SIG}=0.00$$

$$\text{SIG}=0.54$$

SIG: يمثل قيمة المستوى المعنوية أو يرمز لها P-Value : القيمة الاحتمالية المقابلة.

$$R^2 : 0.8514 \cong R^2 = 85\% ; \quad \text{adjusted-}R^2 = 82\%$$

فمن خلال المعادلة نستخلص النتائج التالية:

PMEPMI: نجد أن قيمة مستوى المعنوية تقدر بـ 0,00 حيث تمثل قيمة إحصائية أقل من درجة المعنوية 5% المحددة من طرفنا، وهذا ما يفسر معنوية هذا المتغير؛ يدل على وجود علاقة طردية بين مؤشر تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومؤشر الصادرات خارج المحروقات ، حيث كلما ارتفع مؤشر تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بـ 1% أدى إلى إرتفاع مؤشر الصادرات خارج المحروقات بـ 0.86%

INF: كانت القيمة الاحتمالية المقابلة تقدر بـ 0.54 ، أي أكبر من درجة المعنوية 5% ، وبالتالي هو متغير غير معنوي ؛ وهو موجب فانه يشير إلى وجود علاقة طردية بين هذا المتغير والصادرات خارج المحروقات ، وذلك بزيادة الصادرات خارج المحروقات بـ 0,04% يؤدي بدوره الى زيادة في النضخم بـ 1% .

وفيما يخص تحديد النموذج، فنجد معامل التحديد R^2 بلغ 0.85 وهذا ما يفسر معنوية النموذج بجودة عالية أي 85% تفسره المتغيرات المذكورة و 15% من متغيرات لم تدرج في النموذج؛ وكذا بالنسبة للمعامل المصحح (adjusted R^2 -) الذي بلغ 82% حيث يفسر معنوية النموذج عند قيمة الاحتمال المقابلة بـ 0.005 أي اصغر من الدرجة المعنوية 5% .

2-2 اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج Jarque- Berra

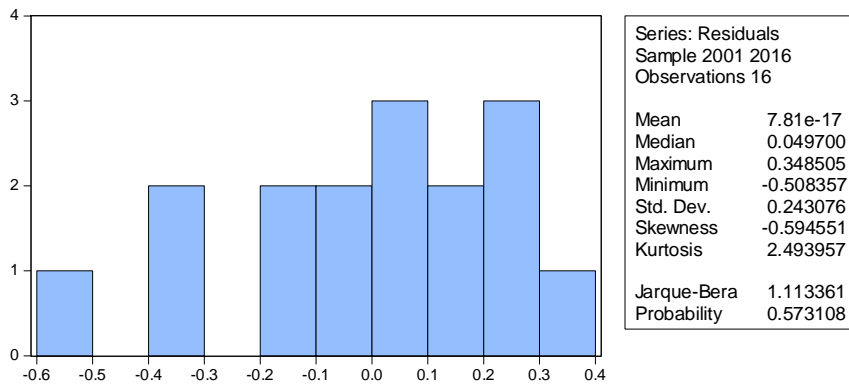
يتم الحكم على التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج الانحدار من خلال إحصائية Jarque-Berra بوضع فرضيتين:

فرضية العدم H_0 : توزيع غير طبيعي في حالة $\text{SIG} < 5\%$

فرضية البديلة H_1 : توزيع طبيعي في حالة $\text{SIG} > 5\%$

فمن خلال الشكل الموالي يمكننا تفسير هذا الاختبار

الشكل رقم (4) : إختبار Jarque-Berra



المصدر : من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Eviews.06

أثر انشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات

القيمة الاحتمالية $P\text{-Value} = 0.57$ أي قيمتها كبيرة عن القيمة المعنوية 0.1 وبالتالي بواقي النموذج ذات توزيع طبيعي أي نقبل الفرضية البديلة $H1$ ونرفض فرضية العدم $H0$.

2-3 اختبار استقرارية المتغيرات (السلاسل)

تعمل اختبارات ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller) على البحث في الإستقرارية أو عدمها لسلسلة زمنية معينة وذلك بتحديد مركبة الاتجاه العام، حيث تلخص عملية اختبار جذر الوحدة على فرضيتين التاليتين:

$$H0:\phi = 1$$

$$H1:|\phi| < 1$$

و ينص هذا الاختبار على تقدير النموذج التالي تحت الفرضية السابقة أي :

$H0$: يعني وجود جذور وحدية وعدم استقرار السلسلة.

$H1$: يعني عدم وجود جذور وحدية واستقرار السلسلة.

الجدول رقم (5): يبين اختبار ديكي فولر المطور (ADF) عند المستوى:

المتغير	القيمة الحرجة عند %1	اختبار ADF عند المستوى	احتمالية عند المستوى Pro	الفرضية المقبولة	النتيجة
LOGEXPORT	4.057	3.374	0.03	H1	مستقر
LOGPMEPMI	4.057	1.709	0.02	H1	مستقر
LOGINF	4.004	3.575	0.02	H1	مستقر

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Eviews .06

يبين الجدول رقم (4) نتائج اختبار ديكي فولر لكل سلسلة زمنية لكل متغير من متغيرات النموذج ، وذلك لفترة الدراسة من 2001-2016 . حيث تشير النتائج أن قيم ADF المحسوبة للمتغيرات (log export ; log pmempmi ; log inf) أصغر من القيمة الحرجة الجدولية عند قيمة المعنوية 1% و هذا ما تظهره الإحتمالية عند المستوى ، ويظهر عدم وجود جذور وحدية المعنوية، أي أننا نقبل الفرضية البديلة $H1$ و نرفض فرضية العدم $H0$ التي تترجم استقرار السلاسل الزمنية لكل المتغيرات.

الخاتمة :

من النتائج التي تم الوصول إليها نجد أن كلا من تطور الصادرات خارج المحروقات و تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تربطهما علاقة طردية ، أي إن أثر تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يكون إيجابيا وقويا على الصادرات خارج المحروقات حيث كلما زاد تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بوحدة واحدة يؤدي إلى إرتفاع في قيمة الصادرات خارج المحروقات. ولعل السبب الرئيسي لهذه العلاقة هو الانشاء الواسع و المتزايد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة عبر الوطن و كذا الاهتمام الكبير الذي أولته الدولة لهذا القطاع و الإمكانيات التي وفرتها من أجله. بالإضافة إلى المساهمة المباشرة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التصدير فهي تساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في التصدير ، كذلك سد جزء من حاجات الطلب المحلي، و بتالي إتاحة فرصة أكبر لتصدير إنتاج المؤسسات الكبيرة المتواجدة في الجزائر، كما تتوفر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر على عدة عوامل تزيد من إمكانية زيادة و توسيع صادراتها منها :

أثر إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات

- منتجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة غالبا ما يظهر فيها فن و مهارات العمل اليدوي مما يكسبها قبولا و رواجاً في الأسواق الخارجية
- إعتتماد الصناعات الصغيرة على فنون إنتاجية كثيفة العمل يساعد في إنقاص تكلفة الوحدة المنتجة و بتالي إكتساب ميزة تنافسية في الأسواق الخارجية.
- تتمتع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بقدر أكبر من المشروعات الكبيرة في التحول من خط إنتاج لآخر و من سوق لآخر لإنخفاض حجم إنتاجها نسبيا على المدى القصير.
- الدعم المقدم من طرف الدولة سواء دعم مالي أو تسهيل الإجراءات يساهم في إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و بتالي يؤدي إلى الرفع من نوعية منتجاتها، وبتالي تكسب ميزة تنافسية تساعد على تدويل نشاطها.
- تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تطوير الصادرات خارج المحروقات من خلال تصدير بعض المنتجات خاصة النصف المصنعة.
- عند تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تؤدي إلى دعم الصادرات خارج المحروقات من خلال سد جزء من حاجة الطلب المحلي، مما يفتح المجال للمؤسسات الكبيرة بتصدير إنتاجها.
- إقتراحات و توصيات:
- وضع مخطط شامل لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أجل التوجه نحو السوق الدولية، و كذا المتابعة الدولية لها بصورة مستمرة عن طريق تقديم تحفيزات إليها بناء على و ثائق متعلقة بحجم المبيعات الموجهة إلى الخارج.
- تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المنتج من أجل المشاركة في الأعمال الدولية، من خلال خلق مجال تنافسي على المستوى المحلي، و بتالي على المستوى الدولي، و المتمثل في الجودة مثلا (التركيز على الجودة وليس على الكمية)، ينبغي إرساء ثقافة العمل وفق معايير الجودة العالمية حتى لا تصدم هذه المؤسسات أثناء توجيه منتجاتها إلى السوق الخارجي.
- إنشاء مخابر بحث و تطوير بالتعاون مع الجامعة وذلك من أجل تطوير و مساعدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تقديم منتجات ذات الأداء الجيد من خلال تجسيد الافكار الابتكارية.
- توفير بنك معلومات متطور من أجل خدمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الراغبة في التصدير يكون بمثابة قاعدة معطيات تزود المؤسسات بالفرص المتاحة من خلال التنقيب على فرص التصدير و معرفة رغبات و حاجيات المستهلكين الدوليين.
- تكوين أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أجل تمكينهم من التحكم في مختلف الإجراءات المتعلقة بعملية التصدير.
- غرس ثقافة التسويق الدولي لدى مسيري المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باعتباره من أبرز العوامل المؤثرة على توجه المؤسسة نحو التدويل من خلال تقديم تحفيزات لمن يتبع هذه السياسة.
- استغلال المزايا النسبية التي تتمتع بها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية على المستوى العالمي، و التركيز على أهم عوامل إنجاح عملية التدويل.

أثر انشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات

الاحالات :

1 synthèse de l'OCDE(2000),,La petites et moyennes entreprises :Force LOCAL ,ACTION MONDIAL .p60.

2 opcit..p75.

³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 77 بتاريخ السبت 30 رمضان 1422 هـ الموافق ل 15 ديسمبر 2001 م .

⁴ توفيق عبد الرحيم يوسف، غدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار الصفاء للنشر و التوزيع-عمان -الأردن 2002،ص24.

⁵ سيد ناجي مرتجي، المشروعات الصغيرة و المتوسطة، المفهوم و المشكلات و إطار التطوير، معالجة في ندوة المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الوطن العربي بعنوان الإشكاليات و آفاق التنمية، القاهرة، مصر، من 18 إلى 22 يناير 2004.

⁶ راييس حدة، نوي فاطمة الزهراء، دور تأهيل المؤسسات ص، م، في تطبيق نظام الحوكمة، دراسة حالة الجزائر، جامعة محمد حنيفر، بسكرة، الجزائر.

⁷ إبراهيم عبد المجيد لقوف (2007)، أثر التدريب على نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في قطاع غزة، شهادة ماجستير تخصص إدارة أعمال، جامعة غزة فلسطين .

⁸ يامين سعدون صليبي و آخرون، (2012)، المنشآت الصناعية الصغيرة و المتوسطة الواقع و الآفاق، بحث مقدم لمديرية الإحصاء العراقية، .

⁹ خنشور والعوادي، (2014)، نحو صياغة إستراتيجية متكاملة لتنمية صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية، مجلة الاستراتيجية و التنمية، جامعة مستغانم

¹⁰ Maarouf R& & Levratto N,(2011), « Conceptualisation de l'internationalisation des PME Une application au cas du Liban », Revue internationale P.M.E., Volume 24, Numéro 1, 2011, p. 71–106.

¹¹ Allali B, (2003) , « Vision des dirigeants et internationalisation des PME MAROCAINES et canadiennes du secteur agroalimentaire, thèse de doctorat ,HEC Montréal, Canada.

¹² Etienne Rumo.(2016) , « Les facteurs de réussite des PME exportatrices: une analyse orientée management et modèle d'affaire à travers le processus de vente ». Gestion et management. Université de Lorraine,